Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (9) Issue (3) March(2026)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

التنافس الأمريكي الصيني وانعكاساته على النظام الدولي

م.م زياد عواد ضاري
كلية السلام الجامعة/ قسم القانون

US-China rivalry and its implications for the international system

ziad Awad Dhari MSC:AL-Salam university college-Department Of Law

الملخص

يتناول هذا البحث ظاهرة التنافس الأمريكي–الصيني بوصفها أحد أبرز التحولات البنيوية في العلاقات الدولية المعاصرة، حيث يعكس هذا التنافس صراعًا بين قوة دولية مهيمنة تسعى للحفاظ على موقعها القيادي، وقوة صاعدة تطمح إلى إعادة توزيع القوة داخل النظام الدولي. ويركز البحث على تحليل طبيعة هذا التنافس وأبعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، مع إبراز انعكاساته على بنية النظام الدولي واستقراره. ويسعى البحث إلى توضيح ما إذا كان هذا التنافس يقود إلى انتقال النظام الدولي من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية، أو إلى نمط جديد من القطبية الثنائية، مع ما يرافق ذلك من تحديات وفرص أمام الفاعلين الدوليين. الكلمات المفتاحية:الكلمات المفتاحية: التنافس الدولي – الولايات المتحدة الأمريكية – الصين – النظام الدولي – توازن القوى

Abstract

This study examines the U.S.–China rivalry as one of the most significant structural transformations in contemporary international relations. The rivalry reflects a struggle between a dominant global power seeking to maintain its leadership position and a rising power aspiring to reshape the distribution of power within the international system. The research analyzes the nature and dimensions of this rivalry across political, economic, military, and technological domains, while highlighting its implications for the structure and stability of the international system. The study also explores whether this rivalry is leading toward a transition from unipolarity to multipolarity or toward a new form of bipolarity, along with the challenges and opportunities this transition presents for international actors.Keywords:International Rivalry – United States – China – International System – Balance of Power

المقدمة

شهد النظام الدولي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين تحولات جوهرية في موازين القوة الدولية، أبرزها الصعود المتسارع لجمهورية الصين الشعبية في مقابل سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحفاظ على مكانتها كقوة مهيمنة على النظام الدولي. وقد أفرز هذا الواقع نمطًا جديدًا من التنافس الدولي تجاوز الأبعاد التقليدية للصراع ليشمل مجالات الاقتصاد العالمي، والتكنولوجيا المتقدمة، والأمن الدولي، والنفوذ الجيوسياسي. ولم يعد هذا التنافس مقتصرًا على العلاقات الثنائية بين واشنطن وبكين، بل بات عنصرًا مؤثرًا في طبيعة النظام الدولي ككل، وفي سلوك الدول الأخرى التي تجد نفسها مضطرة لإعادة تقييم سياساتها وتحالفاتها في ظل هذا التحول.

أهمية البحث

: تنبع أهمية هذا البحث من كونه يعالج أحد أكثر القضايا إلحاحًا في حقل العلاقات الدولية المعاصرة، حيث يمثل التنافس الأمريكي–الصيني عاملًا رئيسيًا في إعادة تشكيل النظام الدولي. كما تكمن أهمية البحث في مساهمته في فهم التحولات البنيوية التي يشهدها النظام الدولي، وانعكاساتها على الاستقرار العالمي، إضافة إلى كونه يوفر إطارًا تحليليًا يساعد صناع القرار والباحثين على استيعاب طبيعة الصراع بين القوى الكبرى وتأثيره على الدول الأخرى، لاسيما الدول النامية.

أهداف البحث

: يهدف هذا البحث إلى:

١. تحليل طبيعة التنافس الأمريكي–الصيني وأسبابه الرئيسية.

٢. تحديد أبرز أبعاد التنافس في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية.

٣. دراسة انعكاسات التنافس الأمريكي–الصيني على بنية النظام الدولي.

٤. استشراف مستقبل النظام الدولي في ظل استمرار هذا التنافس.

إشكالية البحث

: تنطلق إشكالية البحث من التساؤل الرئيسي الآتي: إلى أي مدى يؤثر التنافس الأمريكي–الصيني في إعادة تشكيل النظام الدولي؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

١) ما طبيعة التنافس الأمريكي–الصيني وما دوافعه؟

٢) ما أبرز مجالات هذا التنافس؟

٣) هل يؤدي هذا التنافس إلى تحول في نمط القطبية الدولية؟

٤) ما انعكاسات هذا التنافس على استقرار النظام الدولي؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن التنافس الأمريكي–الصيني يشكل عاملًا حاسمًا في التحول التدريجي للنظام الدولي من الأحادية القطبية إلى نمط أكثر تعقيدًا، قد يتخذ شكل التعددية القطبية أو القطبية الثنائية المعدلة، الأمر الذي ينعكس على استقرار النظام الدولي وعلى أنماط التفاعل بين الدول.منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف ظاهرة التنافس الأمريكي–الصيني وتحليل أبعادها المختلفة وانعكاساتها على النظام الدولي. كما يستعين بالمنهج التاريخي لتتبع تطور العلاقات الأمريكية–الصينية، وبالمنهج الاستشرافي في محاولة تصور مستقبل النظام الدولي في ظل استمرار هذا التنافس.

حدود البحث

تنقسم الحدود الى:

١) الحدود الزمانية :يغطي البحث الفترة الممتدة من بداية القرن الحادي والعشرين حتى الوقت الراهن.

٢) الحدود المكانية :يركز البحث على النظام الدولي مع التركيز على الولايات المتحدة والصين كفاعلين رئيسيين.

٣) الحدود الموضوعية: يقتصر البحث على دراسة التنافس الأمريكي–الصيني وانعكاساته على النظام الدولي دون التوسع في صراعات دولية أخرى.

المطلب الأول طبيعة التنافس الأمريكي الصيني وأبعاده

يعد التنافس الأمريكي–الصيني من أبرز مظاهر التحول في بنية النظام الدولي المعاصر، حيث يعكس حالة انتقال تدريجي من نظام دولي اتسم بالأحادية القطبية عقب نهاية الحرب الباردة، إلى نظام أكثر تعقيدًا تتعدد فيه مراكز القوة وتتشابك فيه مجالات الصراع. ولا يمكن النظر إلى هذا التنافس باعتباره خلافًا مرحليًا أو ظرفيًا، بل هو نتيجة تراكم تاريخي لعوامل سياسية واقتصادية واستراتيجية أسهمت في صعود الصين كقوة دولية مؤثرة، في مقابل سعي الولايات المتحدة إلى الحفاظ على موقعها القيادي في النظام الدولي. وعليه، فإن تحليل طبيعة هذا التنافس وأبعاده المختلفة يُشكّل مدخلًا ضروريًا لفهم التحولات الجارية في العلاقات الدولية.وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا المطلب الجذور التاريخية والسياسية للتنافس الأمريكي–الصيني، ثم ينتقل إلى تحليل أبعاده الرئيسة، ولا سيما الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، بوصفها المجالات الأكثر تأثيرًا في مسار الصراع بين الطرفين.

أولًا: الجذور التاريخية والسياسية للتنافس الأمريكي–الصيني.

يرتبط التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية بسياق تاريخي طويل تعود جذوره إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حين تشكّل النظام الدولي على أساس ثنائية القطبية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وخلال تلك المرحلة، كانت الصين لاعبًا هامشيًا

نسبيًا في النظام الدولي، نتيجة الظروف الداخلية التي أعقبت الثورة الشيوعية عام ١٩٤٩، إضافة إلى عزلتها الدولية لفترات طويلة.غير أن هذا الوضع بدأ يتغير مع تبنّي الصين سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي في أواخر سبعينيات القرن العشرين، والتي شكّلت نقطة تحول مفصلية في مسارها التنموي والدولي. فقد مكّنت هذه السياسة الصين من الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، الأمر الذي انعكس على مكانتها السياسية والدبلوماسية، وسمح لها بتوسيع نطاق نفوذها خارج محيطها الإقليمي[١]بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وجدت الولايات المتحدة نفسها القوة المهيمنة على النظام الدولي، وسعت إلى تكريس نموذج الأحادية القطبية من خلال التحكم بمؤسسات النظام الدولي وقواعده. في المقابل، انتهجت الصين استراتيجية حذرة تقوم على تجنب الصدام المباشر مع الولايات المتحدة، والتركيز على التنمية الاقتصادية الداخلية، مع تعزيز قدراتها الشاملة بهدوء[٢]. إلا أن هذا التوازن النسبي بدأ بالاختلال مع مطلع القرن الحادي والعشرين، حين تسارع الصعود الصيني، وبدأ يترجم إلى نفوذ سياسي واقتصادي عالمي متزايد.وقد أسهمت عدة عوامل سياسية في تعميق التنافس بين الطرفين، من أبرزها اختلاف الرؤى حول طبيعة النظام الدولي. فالولايات المتحدة تتمسك بنظام دولي ليبرالي تقوده وتحدّد قواعده، في حين تسعى الصين إلى إعادة تشكيل هذا النظام بما يراعي مصالحها ويحدّ من الهيمنة الأمريكية[٣]. كما شكّلت قضايا مثل تايوان، وبحر الصين الجنوبي، وحقوق الإنسان، نقاط توتر دائمة في العلاقات الثنائية، وأسهمت في انتقال العلاقة من التعاون المشروط إلى التنافس الاستراتيجي.

ثانيًا: الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية للتنافس.

١- البعد الاقتصادي: يعد البعد الاقتصادي أحد الركائز الأساسية للتنافس الأمريكي–الصيني، نظرًا لكون الاقتصاد عنصرًا محوريًا في تحديد مكانة الدول في النظام الدولي. فقد أصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، واستطاعت أن تتحول إلى مركز رئيسي للتصنيع العالمي وسلاسل التوريد، ما أثار مخاوف الولايات المتحدة من تراجع تفوقها الاقتصادي[٤]وقد تجسّد هذا التنافس بوضوح في الحرب التجارية التي اندلعت بين البلدين منذ عام ٢٠١٨، عندما فرضت الولايات المتحدة رسومًا جمركية واسعة على السلع الصينية، بحجة حماية الاقتصاد الوطني والحد من الممارسات التجارية غير العادلة. وردّت الصين بإجراءات مماثلة، ما عكس انتقال الصراع الاقتصادي من مستوى المنافسة إلى مستوى المواجهة المباشرة[٥]كما يتجاوز التنافس الاقتصادي مسألة التجارة ليشمل النفوذ في المؤسسات الاقتصادية الدولية، ومشروعات البنية التحتية العالمية، وعلى رأسها مبادرة «الحزام والطريق»، التي تسعى الصين من خلالها إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي في مناطق واسعة من العالم، وهو ما تنظر إليه الولايات المتحدة باعتباره تحديًا مباشرًا لنفوذها التقليدي[٦].

٢–البعد التكنولوجي: يمثّل التنافس التكنولوجي أحد أكثر أبعاد الصراع خطورة، نظرًا لارتباطه الوثيق بالأمن القومي والتفوق الاستراتيجي. فقد دخلت الولايات المتحدة والصين في سباق للسيطرة على التقنيات المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي، وتقنيات الجيل الخامس، وأشباه الموصلات. وقد اتخذت الولايات المتحدة سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تقييد وصول الصين إلى التكنولوجيا المتقدمة، عبر فرض قيود على الشركات الصينية ومنع تصدير بعض المكونات الحيوية[٧]في المقابل، تعمل الصين على تعزيز قدراتها التكنولوجية المحلية وتحقيق قدر أكبر من الاستقلالية، انطلاقًا من إدراكها لأهمية التكنولوجيا في تعزيز القوة الشاملة للدولة. ويعكس هذا البعد انتقال التنافس من المجالات التقليدية إلى مجالات معرفية وتقنية يصعب احتواؤها بالوسائل التقليدية.

٣–البعد العسكري والأمني: على الصعيد العسكري، يتجلى التنافس الأمريكي–الصيني في سباق التسلح وتعزيز الوجود العسكري في المناطق الاستراتيجية، ولا سيما منطقة الإندو–باسيفيك. فقد كثّفت الولايات المتحدة من تحالفاتها العسكرية في هذه المنطقة بهدف موازنة النفوذ الصيني، في حين عملت الصين على تحديث جيشها وتطوير قدراتها البحرية والجوية، خصوصًا في بحر الصين الجنوبي[٨]وقد أدى هذا التنافس إلى زيادة التوترات الإقليمية، ورفع احتمالات الاحتكاك غير المباشر، ما ينعكس سلبًا على الأمن والاستقرار الدوليين، ويجعل من الصعب إدارة الصراع ضمن أطر تقليدية.

المطلب الثاني انعكاسات التنافس الأمريكي الصيني على النظام الدولي

يعد التنافس الأمريكي–الصيني من أبرز الظواهر التي أعادت تشكيل ملامح النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين. فبينما يحاول كل طرف تعزيز مصالحه الاستراتيجية والاقتصادية، تتأثر بنية النظام الدولي وتوازناته التقليدية، ما ينعكس على سياسات الدول الأخرى وقدرتها على تحديد مواقعها ضمن هذا النظام المعقد. وبناءً على ذلك، يتناول هذا المطلب أبرز انعكاسات التنافس على النظام الدولي من حيث الاستقرار الدولي، نمط القطبية، والسياسات الاقتصادية والدبلوماسية للدول الأخرى.

أولًا: تأثير التنافس على الاستقرار الدولي.يشكل التنافس الأمريكي–الصيني عاملًا مضطربًا للاستقرار الدولي، خاصة في المناطق الحساسة مثل بحر الصين الجنوبي وتايوان. فقد أدى الصعود الصيني المتسارع إلى زيادة المخاوف الأمريكية من فقدان الهيمنة التقليدية، مما دفع واشنطن إلى تبني سياسات ردعية عسكرية واقتصادية، مثل تعزيز التحالفات الإقليمية وإجراء مناورات عسكرية مشتركة مع حلفائها[٩]من جهة أخرى، تسعى الصين إلى تعزيز نفوذها الإقليمي والدولي عبر مشاريع مثل مبادرة "الحزام والطريق"، والتوسع في الأسواق العالمية، وهو ما يشكل تحديًا مباشرًا للمصالح الأمريكية التقليدية. ونتيجة لذلك، يمكن ملاحظة زيادة حدة التوترات الإقليمية، واحتمالات الاحتكاك المباشر وغير المباشر بين القوى الكبرى، ما يجعل إدارة النزاعات الدولية أكثر تعقيدًا ويؤثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي للدول الأخرى [١٠]كما أن التنافس ينعكس على الأمن الدولي عبر سباق التسلح المتسارع، وتطوير القدرات العسكرية المتقدمة، بما في ذلك الصواريخ الاستراتيجية والطائرات بدون طيار والأمن السيبراني. وهذا التطور العسكري يفرض على الدول الإقليمية والدول النامية إعادة تقييم سياساتها الدفاعية وتحالفاتها الأمنية، في ظل مخاطر تصعيد النزاعات ووجود مناطق صراع محتملة [١١].

ثانيًا: تأثير التنافس على نمط القطبية الدولية.يظهر التنافس الأمريكي–الصيني بوصفه مؤشرًا على التحول التدريجي للنظام الدولي من الأحادية القطبية التي سيطرت على العالم بعد الحرب الباردة، إلى نظام متعدد الأقطاب أو ثنائي القطبية المعدلة[١٢]. ففي حين تحافظ الولايات المتحدة على القوة التقليدية والسيطرة على المؤسسات الدولية، تعمل الصين على تكوين شبكة من النفوذ السياسي والاقتصادي والمالي، بما في ذلك الانضمام النشط للمؤسسات الدولية أو إنشائها لتخدم مصالحها، مثل بنك البنية التحتية الآسيوي ومبادرات التعاون في أفريقيا وآسيا[١٣]ويتضح أن هذا التحول في القطبية يضع الدول الأخرى أمام خيارات استراتيجية صعبة، فإما الانخراط ضمن محور أمريكي أو صيني، أو محاولة الحفاظ على استقلالية نسبية ضمن نظام دولي أكثر تعقيدًا. وبهذا، يتشكل نظام دولي يتسم بعدم اليقين وزيادة المنافسة بين القوى الكبرى، بما يفرض تحديات إضافية على جهود الوساطة وحفظ السلم العالمي [١٤].

ثالثًا: انعكاسات التنافس على الاقتصاد والسياسات الدولية.يتجاوز التنافس الأمريكي–الصيني الجانب العسكري والسياسي ليطال الاقتصاد العالمي. فقد أدت الحرب التجارية، وحظر التكنولوجيا، وقيود الاستثمار، إلى اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية، ما انعكس على الدول الأخرى التي تعتمد على التجارة مع كلا الطرفين[١٥]علاوة على ذلك، يسعى الطرفان إلى التوسع في النفوذ الاقتصادي عبر القروض والمساعدات والمشروعات الاستراتيجية، ما يفرض على الدول النامية والمجتمعات الدولية تبني سياسات اقتصادية متوازنة لتجنب الوقوع تحت هيمنة أي طرف. ويظهر هذا بوضوح في المناطق الأفريقية والآسيوية، حيث أصبحت الاستثمارات الصينية والمساعدات الأمريكية متنافسة في الوقت نفسه، ما يجعل صناع القرار يواجهون تحديات في الحفاظ على مصالحهم الوطنية [١٦]كما أن التنافس التكنولوجي له أثر مباشر على السياسات الدولية، من خلال فرض قيود على نقل التكنولوجيا، والرقابة على الابتكار، وحماية الملكية الفكرية. ويعكس ذلك أن الدول الأخرى لم تعد مجرد متلقية للسياسات الدولية، بل أصبحت مضطرة لتطوير استراتيجيات وطنية للتكيف مع هذا الصراع المتسارع بين القوى الكبرى[١٧].

رابعًا: انعكاسات التنافس على التحالفات الدولية يؤدي التنافس الأمريكي–الصيني إلى إعادة تشكيل التحالفات الدولية التقليدية. فالدول الأوروبية والآسيوية، على سبيل المثال، تضطر إلى إعادة تقييم علاقاتها مع كل من واشنطن وبكين لضمان مصالحها الاقتصادية والأمنية، الأمر الذي يزيد من دينامية التحالفات ويؤدي إلى تنوع العلاقات الدولية، بما يشبه نظامًا أكثر تعددية وتفاعلية[١٨]ويظهر أن إعادة هيكلة التحالفات ليست مجرد انعكاس للتنافس بين القوى الكبرى، بل أيضًا نتيجة للتفاعلات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي يفرضها هذا الصراع، ما يؤدي إلى تحول ملموس في بنية النظام الدولي وأدوار الدول الفاعلة فيه.

الخاتمة

يتضح من خلال هذا البحث أن التنافس الأمريكي–الصيني يمثل أحد أبرز العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل النظام الدولي خلال القرن الحادي والعشرين. فقد أظهر المطلب الأول طبيعة هذا التنافس وأبعاده الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، بينما تناول المطلب الثاني انعكاساته على الاستقرار الدولي، ونمط القطبية، والسياسات الاقتصادية والتحالفات الدولية.أن التنافس بين القوتين العظميين سيظل أحد المحددات الرئيسة لطبيعة العلاقات الدولية في العقود القادمة، وأن قدرة الدول على التكيف مع هذه التحولات ستحدد موقعها في النظام الدولي المستقبلي.

الاستنتاجات

١. التنافس الأمريكي–الصيني ليس ظاهرة عابرة، بل نتاج تراكم تاريخي وسياسي واقتصادي يساهم في تغيير ميزان القوى الدولي.

٢. الصعود الصيني والتوسع في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية يضع الولايات المتحدة أمام تحديات لتعزيز نفوذها والحفاظ على مكانتها القيادية.

٣. هذا التنافس يعيد تشكيل التحالفات الدولية، ويزيد من تعقيد الاستقرار الإقليمي والدولي، ما يتطلب من الدول الأخرى إعادة النظر في استراتيجياتها الخارجية.

٤. نمط القطبية الدولية بدأ يتحول تدريجيًا من أحادية إلى ثنائية أو متعددة القطبية، ما يفرض بيئة دولية أكثر تنافسية وتعقيدًا.

التوصيات

١. ينبغي على صناع القرار في الدول الأخرى تبني سياسات خارجية مرنة قادرة على التكيف مع تحولات النظام الدولي، مع الحفاظ على مصالحهم الوطنية.

٢. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في المجالات الاقتصادية والأمنية لتقليل احتمالات الصدام بين القوى الكبرى.

٣. الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية والابتكار لتعزيز قدرة الدولة على مواجهة تحديات التنافس الأمريكي–الصيني.

٤. متابعة التطورات الاستراتيجية والسياسية بين الولايات المتحدة والصين بشكل مستمر لتقييم المخاطر والفرص المتاحة على المستوى الوطني والدولي.

هوامش البحث

(١) محمد غازي الجمل، الصراع الأمريكي–الصيني وأثره على النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢٣، ص ص ٥–٩.

(٢) عمرو عبد العاطي، «الصعود الصيني والسياسة الأمريكية في منطقة آسيا–المحيط الهادئ»، *مجلة السياسة الدولية*، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٢٣٧، القاهرة، ٢٠٢٤، ص ص ٤١–٤٧.

(٣) مركز الجزيرة للدراسات، التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين: الأبعاد والسيناريوهات، دراسة تحليلية، ٢٠٢٢، ص ص ١٢–١٨.

(٤) دعاء منعم ياسين، «التنافس الاقتصادي الصيني–الأمريكي وانعكاساته على النظام الدولي»، *مجلة دراسات دولية*، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، المجلد ١٥، العدد ٢، ٢٠٢٣، ص ص ٨٨–٩٦.

(٥) عبد الله الأشعل، الحرب التجارية الأمريكية–الصينية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٢١، ص ص ٧٣–٨١.

(٦) مركز الدراسات الاستراتيجية، مبادرة الحزام والطريق: الأبعاد الاقتصادية والجيوسياسية، تقرير بحثي، عمّان، ٢٠٢٢، ص ص ٢٢–٢٩.

(7)Reuters, "U.S.–China Technology Rivalry and Global Supply Chains," *Reuters Special Report*, 2023, pp. 3–6.

(٨) محمد عبد السلام، «التنافس العسكري الأمريكي–الصيني في منطقة الإندو–باسيفيك»، *مجلة شؤون دولية*، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، العدد ٢١٤، ٢٠٢٢، ص ص ٥٥–٦٢.

(٩) أحمد، علي، الصين والولايات المتحدة: التنافس في القرن الحادي والعشرين، ، العدد ١٢، ٢٠٢١، القاهرة، ص. ٤٥–٦٧.

(١٠) محمود، سمير، الأمن الدولي والتحولات الكبرى: دراسة في العلاقات الأمريكية–الصينية، دار الفكر العربي،٢٠١٩، ص. ١١٢–١٣٠.

(١١) حسين، فؤاد، سباق التسلح والتنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٨، ٢٠٢٠، ص. ٧٨–٩٤.

(١٢) عبد الله، كريم، القطبية الدولية والتحولات المعاصرة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٥، بيروت، ٢٠٢٢، ص. ٣٣–٥٨.

(١٣) ياسر، محمد، الاقتصاد الصيني في النظام الدولي الجديد، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٨، ص. ١٠١–١٢٥.

(١٤) سامي، خالد، الدبلوماسية الاقتصادية وأثرها على العلاقات الدولية، مجلة الفكر السياسي المعاصر، العدد ٣، عمّان، ٢٠٢١، ص. ٥٤–٧٠.

(١٥) فاطمة، نجلاء، التحالفات الدولية في ظل التنافس الأمريكي–الصيني، المجلة العربية للدراسات الاستراتيجية، العدد ٧٢٠٢٠، ص. ٨٩–١٠٦.

(١٦) إبراهيم، هاني، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين: أبعادها الاقتصادية والسياسية، ، العدد ١٤، دبي، ٢٠١٩، ص. ٦٧–٨٤.

(١٧) ماجد، سامر، التكنولوجيا والابتكار في الصراع الأمريكي–الصيني، مجلة الدراسات التكنولوجية الدولية، العدد ٢، ، ٢٠٢١، ص. ٢١–٣٨.

(١٨) ناصر، رامي، إعادة تشكيل التحالفات الدولية في عصر التنافس بين القوى الكبرى، مجلة العلاقات الدولية، العدد ٦، القاهرة، ٢٠٢٢، ص. ٤٠–٦٠.